مذهب الإحالة عند الشيعة المُطرِّفية

دكتور

السيد محمد عبد الرحمن

مدرس الفلسفة الإسلامية

كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادى

مذهب الإحالة
عند الشيعة المُطرِّفية

المقدمة :

لقد استطاع الإمام الـهادى إلى الحق يحيـى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ) أن يؤسس فى اليمن دولة زيـدية على مبادئه وعقيدته الإعتـزالية ، وذلك فى عام ٢٨٤ هـ[١] ومنذ ذلك التاريخ كانت الفرقة الزيدية فرقة واحدة تتبـع زيد بن على وتسلك منهاجه فى الإعتقاد فى التوحيد والوعد والوعيد والقول بإمامته وإمامة أهل البيت فهم متابعون له فى الأصول[٢] . أما فى الفروع فلقد كان للإمام الهادى اجتهاداته التى خالف فى الكثير منها الإمام زيد .

استمر الحال على ما هو عليه فى هـذه الدولة حتى أواخر القرن الرابع وبالأخص فى زمن القسم العيانى (٣١٠-٣٩٣هـ)[٣] وهو الزمن الذى انـقسم فيه الزيدية إلـى فرقتين : مخترعة ومطرفية طبعية ، ويقال أن سبب افـتراقهما أن مناظرة وقعت فى زمن القسم هذا بين عالمين هما : على بن شُهر وكان ببيـت أكْلب ، وعلى بن محفوظ وكان برُيدة ، ظهر فيها من الخلاف بين الرجلين حول وجود الأعراض ما أدى إلى إفتراق الزيدية إلى فرقتين: مخترعة ومطرفية : المخترعة يقولون بقول على بن شُهر ، والمطرفية يقولون بقول على بن محفوظ[٤] . ويرى الباحث أن هذه المناظرة لا يمكن أن تكون سبب الفرقة بل هى بالأحرى

(١) العلوى : سيرة الهادى ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ٢١٢٤ لوحة ٢٩ يمين .

(٢) د. أيمن فؤاد سيد : تاريخ المذاهب الإسلامية فى بلاد اليمن ، ط١ ، الدار المصرية اللبنانية ١٩٨٨م، ص ٢٤١ .

(٣) هو الإمام المنصور بالله أبو محمد القاسم بن على بن عبد الله بن محمد العيانى (يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية : مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية ، ميكروفيلم ٥٣٣٦٨ ، لوحة ٢٨) .

(٤) ابن الوزير : تاريـخ بنى الوزير ، مـخطوطة مصـورة بمعهد المحفوظـات برقم ٩٥٦ تاريـخ ، لوحة ١٠٢ .

نتيجة لمذهب قد عرف طريقه إلى العقل ، وسنرى فيما بعد أن مذهب المطرفية هذا يعد إمتداداً طبيعياً لآراء بعض المعتزلة . ولكن يبدو أن هذا المذهب لم يستقر ويتضح إلا على يد أحد أهم مفكريها إلا وهو مُطرِّف بن شهاب بن عمرو بن عباد الشهابى[١] العنادى[٢] .

والمطرفية هذه على مذهب الهادى إلى الحق فى الفروع ولذلك يصنفوا ضمن الهدوية لأن مذهبهم فى الفروع مذهب أهل البيت وإنما خالفوا فى العقيدة[٣] وذلك أنهم يعتقدون فى فلسفة طبيعية ويقولون بحدوث العالم وأن الله فاعل مختار خلق بالأصول الأربعة وهى : الماء والنار والهواء والثرى وهى التى تدبر العالم ، ثم خُلق منها كل شىء ، وجعلها الله مختلفة ومضادة كل منها للأخر لكى تؤثر بعضها على بعض وتحدث التغير أى «الإحالة» وتغير نفسها بنفسها أى «الإستحالة»[٤] ومن ثم فقد نفوا عن الله ما هو فعله بلا مرية نحو موت الأولاد ومرض الأجساد[٥] وغير ذلك من الحوادث اليومية كالنباتات والمولودات والآلام ونحوها من الطبائع الحاصلة فى الأجسام قالوا : ولا تأثير للقديم فيها أصلاً[٦] . فأضافوا بذلك فعل الله إلى غير الله ولم يتوقفوا عند هذا الحد بل أضافوا إليه تعالى ما هو فعل العباد بلا شك نحو الجراحات التى تحصل فى الخلق عند ضرب السيوف وطعن الرماح وما أشبه ذلك[٧] لاعتمادهم على أن فعل العبد لا يعدوه[٨] .

ولقد كان مذهب «الإحالة» هذا مصدر مشاكل جمة للشيعة المطرفية من قبل الفرق الأخرى وخاصة الزيدية - والتى كان أتباعها يعيبون على كل من استعمل هذا اللفظ فى كلامه ويشنعون عليه عند العوام ويخرجونه من حكم الإسلام[٩] فكفرهم من أجله الإمام

(١) ابن أبى الرجال : مطلع البدور ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٣٢٢ تاريخ ، لوحة ٣٩٢ .

(٢) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٤١ شمال .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق ، لوحة ٣١ .

(٥) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية، على ميكروفيلم رقم ٢١٥٣ ، لوحة ٦٤ شمال .

(٦) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٣٨ .

(٧) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٦٤-٦٥ .

(٨) المرجع السابق : لوحة ٦٥ شمال .

(٩) سليمان بن أحمد المحلى : البرهان الرايق المخلص من ورط المضايق ، مخطوطة بدار الكتب المصرية، ميكروفيلم رقم ١٤٦ ، لوحة ٧٠ يمين .

المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت ٦١٤ هـ)[١] ونسبهم إلى الجهل والخطأ القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ت ٧٠٠ هـ)[٢] ونظر مؤرخ الزيدية يحيى بن الحسين بن المنصور بالله (ت ١١٠٠ هـ) إلى عقيدتهم على أنها مصدر ريبة عظيمة وخطر عظيم[٣] ولم يتوقف هذا النزاع عند حد الفكر بل امتد إلى دائرة السيف فقام الإمام المنصور بالله (عبد الله بن حمزة) عليهم . . . وقتلهم فى جميع أماكنهم وأعلن تكفيرهم فى كتبه ورسائله وأشعاره وأراجيزه واحتجاجاته وسائر مقصوداته[٤] .

ولكن هذه الحملات لم تنجح فى القضاء على المطرفية بل ربما كانت هى السبب الرئيسى الذى دفعهم إلى جعل الهجرة[٥] مبدأ من مبادىء دعوتهم وبالتالى فى نمو عددهم وإنتشار دعوتهم حتى أصبحوا بعد ذلك وخاصة فى زمن الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان ملء اليمن[٦] .

حتى قام الإمام المتوكل على الله بنفسه يطوف البلاد ينهى الناس عن مذهبهم ويحذرهم منه فأثر ذلك فى أكثر الناس ونفروا منهم إلا القليل[٧] الذين انقرضوا بعد ذلك[٨] .

وكشأن غالبية الحركات الفكرية والعقائدية صاحبة السلطان لجأت الزيدية وعن عمد - على ما أعتقد - إلى إخفاء وإضاعة كتب المطرفية ، حتى أنه لم يبق من آثار تلك الفرقة التى ملأت أرض اليمن فى وقت من الأوقات إلا مصنف واحد وهو كتاب البرهان الرايق

(١) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٣٩ شمال .

(٢) القاضى شمس الدين جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٦٤-٦٥ .

(٣) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٤١ شمال .

(٤) المرجع السابق ، لوحة ٣٩ شمال .

(٥) تركز نشاط المطرفية فى اليمن فى مناطق غرب صنعاء وفى مدن وقش وصناع والرجو ، وفى بعض مدن تهامه ، حيث انتشرت الهجرة التى لجأ إليها علماء المطرفية ونشروا منها تعاليمهم ، وكانت مدينة وقش هى مركزهم الرئيسى وكانوا يلتقون بها مرة كل عام ، ويأتون إليها من كل مكان (د. أيمن فؤآد سيد : تاريخ المذاهب الإسلامية فى بلاد اليمن . ، ص ٢٥٢-٢٥٣) .

(٦) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٦٤ يمين .

(٧) ابن أبى الرجال : مطلع البدور ، لوحة ٣٨٠ .

(٨) انظر : د. أيمن فؤاد سيد : تاريخ المذاهب الإسلامية فى اليمن ، ص ٢٤٣ .

المخلص من ورط المضايق لأحد علماء المطرفية المتأخيرن وهو سليمان بن محمد بن أحمد المحلى .

والنسخة التى بين أيدينا مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ١٤٦ عن أصل بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء (١٣٠ علم كلام) وتحتوى على ٢٤١ ورقة وهى نسخة قديمة لم يعلم زمن نسخها .

أولها : «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله المتفرد بالبهاء المختص من بين الذوات باستمرار البقاء» .

وتتضمن المخطوطة خمسة وأربعين باباً وهى : إثبات الصانع سبحانه ثم الدلالة على أنه قديم ، ثم على أنه قادر ، ثم على أنه عالم ، ثم على أنه حى ، ثم على أنه سميع بصير ، ثم على أنه بخلاف الأشياء ، ثم على أنه واحد ، ثم على أنه غنى ، ثم على أنه لا يرى بالأبصار ، ثم الكلام فى الأسماء والصفات ، ثم فى الأصول والجواهر ، ثم فى الإحالة ، ثم فى تسمة الأعراض أحوالاً وصفات ، ثم فى إختراع الأعراض ، ثم فى الإرادة ، ثم فى الوسائط ، ثم فى رؤية الأعراض ، ثم فى المتوالدات ، ثم فى رجع الصدى ، ثم فى بقاء الأعراض ، ثم فى سماعها ، ثم فى إختلاف الأجسام ، ثم فى الخلق والتكليف والإرسال ، ثم فى العدل ثم فى تعذيب من لا ذنب له ، ثم فى الامتحان ، ثم فى العوض ، ثم فى أن القرآن كلام الله ، ثم فى خلقه ، ثم فى الفضل ، ثم فى النبوة ، ثم فى الإمامة ، ثم القول فى أنه صادق ، ثم فى الوعد والوعيد ، ثم فى عذاب القبر ، ثم فى الشفاعة ، ثم فى المنزلة بين المنزلتين ، ثم فى الولاء والبراء والهجرة ، ثم فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ثم فى التوبة .

وآخرها : وقال تعالى ﴿ **فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا** ﴾ وذلك يقتضى الإخلاص » .

وحتى يتضح مذهب الإحالة وأبعاده فى فلسفة الشيعة المطرفية الطبيعية سوف نعرض للآتى :

أولاً : مفهوم العالم — ثانيـاً : مذهب الإحالة

ثالـثاً : حقيقة الشيء — رابعـاً : مفهوم الجسم

خامساً : موقفهم من الجوهر الفرد — سادساً : مفهوم العرض

أولاً: مفهوم العالم:

الكلام فى العالم يقع على أربعة وجوه : فى حده ، وفى قسمته ، وفى علة تسميته وفى أصله :

١ - حـده :

العالـم عند المطـرفية هو هـذه الأجسام لا غيـر ، وحـده أن يـكون طويلاً عـريضاً عميقاً[١] . فإذا سألنـا المطرفية عن الـعرض أليس له وجود حـقيقى فى العـالم ؟! قالوا : حقيقته أنـه شبح[٢] ينحـصر دوره فى إيضاح الـشيء وتبيـينه[٣] ومادامت الأجـسام هى الموجودات الحقيقية والأعراض أشباح فقد ترتب على ذلك - عندهم - أن الحواس لا تقع على الأعراض بل تقع على الأجسام[٤] وتلك نزعة خطيرة كفيلة بإفساد المعرفة الإنسانية إذ يترتب عليها ضرورة إنكار المحسوسات[٥] على ما سنرى فيما بعد .

وبتعريف العالم بأنه الجسم أو بأنه الطويل الـعريض العميق تكون المطرفية قد فارقت كل من سلف الأمة الذين يعرفون العالـم بأنه كل موجود سوى الله ، وخلف الأمة الذين يعرفون العالـم بأنه الجواهر والأعراض[٦] ، وهذه المفارقة لـيست مفارقة لفظيـة بل مفارقة جوهرية حقيقية تـبدو معها المطرفية وكأنها نزعة مادية بحـتة ترد كل شيء إلى المادة بما فى ذلك الأفكار والمشاعر الإنسانية ، مما يذكرنا بالنزعات المادية فى عصرنا المعاصر .

(١) البرهان الرايق ، لوحة ١٢ يمين .

(٢) المصدر السابق ، لوحة ١٣ يمين .

(٣) المصدر السابق ، لوحة ١٢ يمين .

(٤) المصدر السابق ، لوحة ١٢ شمال .

(٥) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالةج فى الرد على المطرفية ، لوحة ٦٩ شمال .

(٦) الجوينى : لمع الأدلة ، تقديم وتحـقيق د. فوقية حسين محمود ، الدار المصرية للـتأليف والترجمة ، القاهرة سنة ١٩٦٥ م ، ص ٨٢-٨٣ .

٢ - قسمته :

فهو على وجهين : جماد وحده هو كل جسم لا يألم تحقيقاً ولا تقديراً ، وحيوان وهو كل جسم يألم تحقيقاً وتقديراً .

والحيوان على وجهين : مخلوق لنفسه ، وحده أن يكون ممكناً مخيراً ، ومخلوق لغيره، وحده أن يكون حياً مسخراً .

والمخلوق لنفسه على وجهين : متعبد وحده حد المكلف ، وغير متعبد وهم الأطفال والمجانين .

والجماد على أربعة : جماد جامد كالأرض والسماء ، وجماد حار كالشمس والقمر[١] وجماد نامى كالأشجار والثمار وجماد مايع كالماء وجنسه[٢] .

والباحث لا يوافق المطرفية على هذا التقسيم الذى لا يعدو أن يكون إلتزاماً ذهنياً لا أكثر ، وإلا فالواقع يؤكد فساد حدهم للإنسان بأنه المخلوق لنفسه ، وذلك أن الواقع وإن كان يقر بأن الإنسان يوضع فى أعلى درجات المخلوقات إلا أنه يؤكد فى الوقت نفسه أنه مسخر بشكل ما لغيره من بنى جنسه أو حتى للمخلوقات التى هى أدنى منه مرتبة كالحيوان ، ومتى يتنصل الإنسان من دوره هذا نجد فى الأرض فساداً كثيراً وإختلالاً فى التوازن البيولوجى هذا من الناحية الواقعية ومن الناحية الدينية فإن الإنسان مخلوق لعبادة الله سبحانه كما قال سبحانه : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنس إِلاَّ لِيَعْبُدُون** ﴾ [سورة الذرايات : الآية رقم ٥٦] وما خلق لعبادة غيره لا يمكن أن يكون مخلوقاً لنفسه .

٣ - علة تسميته :

ترى المطرفية - وإنسجاماً مع تعريفها للعالم بأنه الجسم - أن العالم سمى عالماً لتشخصه وبيانه ، ولأنه عَلَم ودليل على كل معلوم ، وحكم العَلَم أن يكون ظاهراً جلياً[٣] ، وهذا يؤكد ما سبق وبيناه من أن المطرفية يردون كل شىء بما فى ذلك المعارف والعلوم إلى المادة .

---

(١) هذا خطأ علمى ، فالقمر بناء على تقسيمهم يندرج تحت الجماد الجامد وليس تحت الجماد والحار .

(٢) البرهان الرايق ، لوحة ١٢ شمال .

(٣) المصدر السابق ، لوحة ١٣ يمين .

والأجسام دليل على صانعها وعلى أحوالها ، والأعراض دليل على صانعها . . والأجسام والأعراض محدثه لأن الموجود لا يخلو أن يكون قديماً أو محدثاً ، والدليل أن للقديم -حقيقة يتميز بها عن المحدث ، وللمحدث حقيقة يتميز بها عن القديم ، فلو أمكن شيء ثالث لوجب أن تكون له حقيقة ثالثة يتميز بها عن القديم والمحدث وذلك محال لأن تلك الحقيقة كانت لا تخلو إما أن تكون جامعة للنفى والإثبات أدى ذلك إلى كون الشيء الواحد قديماً محدثاً وهذا محال ، وإما أن تكون خارجة عن النفى والإثبات أدى ذلك إلى كون الموجود غير قديم ولا محدث ، وإما أن تكون لازمة أحد الطرفين فهو الذي نروم إثباته[1] .

٤ - أصل العالم :

ترى المطرفية أن للعالم **أصولاً أربعة هى الماء والهواء والرياح والنار** ، ومن هذه الأصول خُلق العالم كله لا خلق قصد من قبل الله ولكن بالفطرة والإحالة ، فالله أحال خلق أشياء العالم الجزئية إلى هذه الأصول وهذا ما رأيناه بأنفسنا حيث رأينا كثيراً منه حصل على معنى التدرج كالحيوان من الماء المهين ، والأشجار من الماء والطين والمطر من السحاب ، ورأينا كثيراً منه يزيد بعد النقصان كالإنسان وغيره من جماد وحيوان فعلمنا أن من الأشياء فرعاً ومنها أصلاً[2] .

ومن الجدير بالذكر أن إنباد وقليس (٤٩٠ - ٤٣٠ ق.م) كان أول من اهتدى إلى هذه الأصول الأربعة معاً[3] غير أن أهم ما يميز الشيعة المطرفية والمتكلم المسلم بصفة عامة هو أنهم يؤكدون خلق هذه الأصول من العدم المحض ، بينما يقرر الفيلسوف اليونانى قدم هذه العناصر مما جعله يضفى صفات الألوهية عليها[4] .

---

(١) المصدر السابق ، لوحة ١٣ .

(٢) المصدر السابق ، لوحة ٦٣ يمين .

(٣) يوسف كرم : تريخ الفلسفة اليونانية ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، د.ت. ، ص ٣٥-٣٦ .

(٤) Guthrie (w.K.C.) : The Greek Philosophers - Form the oles to Aristotle. London 1972, pp. 23.13 .

وأيضا : Freman. companion : to the pre socratic philosophers, oxford, 1966. p. 181.

ثانياً: مذهب الإحالة :

الكلام فى الإحالـة يقتضى توضيح عـدة ألفاظ وهى : «الفطرة والتـركيب والإحالة والإستحالة» .

١ - الفطرة :

الفطرة خلق الأصل وإخـراج الفرع منه ، وإن قيل الفطرة هى خلـق الأجسام كلها[١] وبناءً عليه فقد زعـموا أن الله سبحانه لم يخلق بالقصد إلا أصول الـعالم - الأربعة سالفة الذكر - أما الفروع فزعموا أنه خلقهـا بالفطرة والتركيب لا بالقصد[٢] قالوا ولم يتعمد الله سبحانه كثيراً من خلقه بل حصل منه من غير قصد ولا اعتماد[٣] .

٢ - التركيب :

أصله فى اللغة وضع الشىء فى الشـىء لقولهم ركب الغص فى الخاتم ، وقد ركب الله الأشيـاء بعضهـا فى بعض كـما ركب المادة فـى المستـمد ، أى صيرهـما من جنسه وبطبعه[٤] ويزعم المـطرفية أن التركـيب كالفطرة فـهما لفظـان يرجعان إلى معـنى واحد[٥] والحقيقة أن ثمة مفارقة شاسعة بين اللفظـين ، فإذا كانت الفطرة حقيقية هى خلق شىء ما على صفة معـينة كأن يخلق الله الإنسان علـى معرفته وتوحيده . فإن التـركيب غير ذلك حيث أن الرجل الـعادى يفهم من هذه اللفظـة أنها تشير إلى علاقة ما بـين أشياء يمكن أن تكـون منفصلـة ومستقلة تمام الاستقلال كأجزاء بيت واحـد «قوالب طـوب - أسمنت - رمـل - أبواب خشب - زجـاج - . . . إلخ» فهذه الأشياء توجد مستقـلة تمام الاستقلال فـى الطبيعة ، لهذا أقول إن لفظة «التركيب» تختلف تماماً عن لفظة الفطرة ، وبالتالى كان على المطـرفية أن تستبعـد من مذهبها لفـظة «التركيب» لأنـها لا تنسجم تمامـاً مع مذهب الإحالة .

---

(١) البرهان الرايق ، لوحة ٦٨ .

(٢) الإمام حـميدان بن حـميدان : تنبيه الغـافلين ، مخـطوطة بدار الـكتب المصـرية ، مصورة عـلى ميكروفيلم رقم ٢٣١٩ ، لوحة ٢٧ شمال .

(٣) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٦٩ يمين .

(٤) البرهان الرايق ، لوحة ٦٨ .

(٥) المصدر السابق .

٣ - الإحالة :

والإحالة تعنى عندهم أن الله سبحانه خلق العالم يحيل ويستحيل[١] أى جعل أصول العالم الأربعة مختلفة ومضادة كل منها للأخر لكى تؤثر بعضها على بعض وتحدث التغير أى الإحالة[٢] أى أنهم جعلوا هذه الأصول فاعلة ونسبوا إليها تدبير العالم[٣] .

وغايتهم من ذلك أمرين : **الأول** : نفى النقص الذى قد يبدو فى الطبيعة عن الله تعالى وذلك كخلق الحيوانات المؤذية وفى الأمراض وفى رزق العصاة وزشباه ذلك مما زعموا أنه لا يجوز أن يقال إن الله سبحانه خلقه بالقصد[٤] .

والثانى : إثبات حرية الإرادة الإنسانية بأن جعلوه - باعتباره جسم - يؤثر فى أجسام العالم ويحيلها إن شاء إلى الخير ، وذلك بأن يستعملها على ما علّم سبحانه ، ويحيلها إن شاء إلى الشر والضرر ، إذا استعملها على خلاف تعليم الله[٥] ولولا ذلك ما صح التكليف والامتحان والأمر والنهى والتعليم والتركيب والترهيب بل يكون ذلك لغير معنى . . . والمعنى الذى خُلق له الخلق انتفاع المكلفين به لأن الله سبحانه لو خلقها غير محيلة ولا مستحيلة ثم أمر عز وجل بتفعيلها أو تناولها أو نهى عن ذلك لكان قد كلف ما لا يطاق ألا ترى أنه أوجب على من حنث فى اليمين إشباع عشرة من المساكين فلو كان شىء لا يشبع لكان قد كلفه ما ليس فى الوسع والإمكان ، ولو كانت لا تنفع ولا تضر ثم علّم سبحانه عباده الضار من النافع لكان قد عرّف منفعة غير نافع ومضرة غير ضار وهذا لعب وعبث يتعالى الله عنه[٦] .

وهكذا يتسع المطرفية بمذهب الإحالة ليعالجوا به - إلى جانب المسائل الطبيعية - مسألة العلاقة بين الفعل الإلهى والفعل الإنسانى ، فالله هو الذى خلق أجسام العالم تحيل وتستحيل والإنسان قادر على إحالتها إلى الخير أو إلى الشر ، فهو قادر أن يحيل تيار مآء لرى الأرض أو لإغراقها ، وإحالة قطعة من الحديد إلى سكين يقتل به إنساناً أو يستخدمه

(١) المصدر السابق ، لوحة ٦٧ يمين .
(٢) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٣١ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) الإمام حميدان : تنبيه الغافلين ، لوحة ٢٧ شمال .
(٥) البرهان الرايق ، لوحة ٦٧ يمن .
(٦) المصدر السابق ، لوحة ٦٧ .

فى منافعه الحياتية اليومية . وهنا نلمح تناقض بيّن قولهم بخلق الإنسان لأفعاله وبين قولهم بأن أفعال الإنسان لا تتعداه ، وقولهم بأن العرض لا يجوز عليه الإنتقال - على ما سنرى - والقولان الأخيران يقربان المطرفية من مذاهب الجبرية لأنهما يجعلان الفاعلية الحقيقية لغير الفاعل الحقيقى لأنهم زعموا أنه إذا اجتمع جماعة من البغاة يضربون رجلاً مسلماً بالسياط المولعة ظلماً وعدواناً ويعمون بالضرب جميع بدنه قالوا حينئذ أن جميع ذلك الوجع الذى حصل فى بدنه عند ذلك الضرب فعل الله سبحانه لا فاعل له غيره لتعويلهم على أن فعل العبد لا يعدوه فليس للضاربين فعل عندهم سوى حركات أيديهم[١] .

٤ - الإستحالة :

معنى قولنا استحال الجسم أى تغير وخرج من حال إلى حال[٢] وبهذا يتضح أنه إذا كانت الأجسام فى حالة الإحالة تغير بعضها بعضاً ، فإنها فى حالة الاستحالة تغير نفسها بنفسها[٣] . وحاغصل مذهب المطرفية أن الأشياء النجسة تصير طاهرة بالإستحالة . . . وذلك الشىء النجس إنما حرم لمجموع صفات تختص بها فمتى زالت الصفات والمعانى أجمع وجب أن يزول الحكم كالخمر إذا صار خلا والدم إذا صار لبناً[٤] .

ولقد توسع المطرفية فى معالجتهم لمفهوم الإستحالة حتى قادهم ذلك إلى أمر خطير ألا وهو علاقة الروح بالجسد : حيث انكروا جوهرية الروح بأن ردوها إلى الجسد واعتبروها أحد استحالات الجسد ، وفى ذلك يأتى قولهم : «فأما إذا أحيا الله سبحانه الأرض بالماء ، والأجساد بالمواد والأرواح ، فليس ذلك بوسيطة لأنها هى تلك الأجسام بأعيانها ، وإنما تنقلب هى فى نفسها وتستحيل وتخرج من حال إلى حال»[٥] ولذلك أتهم المطرفية بأنهم ينكرون خلق الله سبحانه للموت والحياة[٦] ومادامت الروح أحد استحالات

(١) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٦٩ شمال .

(٢) البرهان الرايق ، لوحة ٦٩ يمين .

(٣) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٣١ .

(٤) البرهان الرايق ، لوحة ٦٩ شمال .

(٥) المصدر السابق ، لوحة ٨٥-٨٦ .

(٦) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٧١ يمين .

الجسد وحالة من أحواله ، فلقد كان من الضرورى على مذهبهم هذا أن تفنى الروح بفناء الجسد ، وهذا فعلاً ما أكدوه حين أنكروا عذاب القبر بقولهم : «إن مذهبنا فى عذاب القبر من مات فإنه لا يحى إلى يوم القيامة»[١] .

واستحالة الأجسام على ضروب مختلفة جداً : منها ما يكون بإنتقاص بنيته وتركيبه وخروجه من جنسه وطبعه ، كالنطفة إذا صارت علقة ، والحبة إذا صارت بقلة ومنها ما يستحيل على غير هذا الوجه بأن يزيد وينمو ويخرج من جميع أحواله إلى أحوال متجانسة أو تقرب من التجانس كالناميات ، وهى أيضاً مختلفة فى السرعة والإبطاء فى النمو على ما ذلك موجود فى مواضعه من كتب العلمآء ، ومنها ما يستحيل من غير زيادة تظهر ولا نقصان كالأجسام الراتبة ، وأنواع الإستحالة وخروج الأجسام من أحوالها إلى أحوال آخر متباينة جداً لا يعلم تفاصيل ذلك إلا الله سبحانه[٢] .

ثالثاً: مفهوم الشىء :

اختلف المتكلمون فى حقيقة الشىء ، فزعمت المعتزلة أن المعدومات الممكنة قبل وجودها ذوات وأعيان وحقائق[٣] ، ورفض الأشعرية مزاعم المعتزلة هذه ، وقالوا : إن الشىء عندنا الموجود[٤] وبه قال أئمة الزيدية[٥] ، والشيعة المطرفية يلتقون بالاشعرية والزيدية بقولهم : «وقولنا شىء معناه إثبات الموجود»[٦] وأن المعدوم ليس بشىء[٧] وهذا الإلتقاء

(١) البرهان الرايق ، لوحة ٢٢٩ يمين .

(٢) المصدر السابق ، لوحة ٧٥ .

(٣) الايجى : المواقف فى علم الكلام ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، د.ت. ، ص ٥٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر : الإمام القاسم الرسى : أصول العدل والتوحيد ، ضمن رسائل العدل والتوحيد تحقيق د. محمد عمارة ، جـ ١ ، دار الشروق ، ط٢ ، ص ١٣١ .

- الإمام الهادى إلى الحق : المسترشد ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ، مصورة على ميكروفيلم رقم ١١٣ ، لوحة ١٠ .

- الإمام حميدان : التصريح بالمذهب الصحيح مخطوطة بدار الكتب المصرية ، مصورة على ميكروفيلم رقم ٢٢١٩ ، لوحة ٩١ يمين .

(٦) البرهان الرايق ، لوحة ٤٢ شمال .

(٧) المصدر السابق ، لوحة ٢٩ شمال .

ليس عن موافقة لمذهب كل من الأشاعرة والزيدية ، ولكنه إلتقاء عارض لأن الشيعة المطرفية بهذا التعريف للشيء بأنه الموجود فإنما يتوافقون وينسجمون تماماً مع مذهبهم فى العالم وتعريفهم له بأنه الجسم أو الطويل العريض العميق ، ذلك الجسم أو تلك الأجسام التى يردون إليها كل الأعراض بما فى ذلك العلوم والمعارف بل والمشاعر الإنسانية ، بل والأرواح ، لذلك قلنا إن المطرفية فى تعريفهم للشيء بأنه الموجود إنما ينسجمون مع مذهبهم تمام الإنسجام .

وعلى هذا ينظر المطرفية إلى قول المعتزلة «إن المعدم شيء» على أنه قول فاسد يشبه قول الملحدين القائلين بقدم العالم ويبطلونه بدليل العقل والكتاب على النحو التالى :

فأما دليل العقل فقد قالوا : إنه لو كان المعدوم شيئاً لكان ذاتاً ولو كان ذاتاً لكان ثانياً مع الله سبحانه ، والدليل على أن الشيء ذات : أن من علمه شيئاً علمه ذاتاً : ولولا ذلك كما وصفنا لقدرنا أن الواحد منا يعلمه شيئًا ولا يعلمه ذاتاً وهذا باطل ، ولو جاز هذا لجاز أن يعلم زيد فى المسجد ولا يعلمه موجود فيه[1] وأما أدلة الكتاب فمثل قوله سبحانه : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [سورة الإنسان : الآية رقم ١] وقال سبحانه : ﴿ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾ [سورة النور : الآية رقم ٣٩][2] .

فإن قال المخالف أليس الله تعالى لم يزل عالماً ولابد للعمل من تعلق ؟ ! إذ لو كان لا تعلق له لم يكن علماً بأولى من أن يكون جهلاً وهذا يدل على أن المعدوم شيء قلنا : ليس من شرط ما يتعلق به العلم أن يكون شيئاً فى الحال . وإنما نقول لم يزل عالماً بما سيكون شيئاً فيكون العلم متعلقاً به على هذا الوجه[3] .

فالمطرفية إذن يرفضون القول بشيئية المعدوم ورفضهم هذا يترتب عليه نتيجة هامة هى بطلان القول بأن العدم يتقدم عليه شيء أو يتأخر عنه شيء[4] وهذا أمر صائب فى نظر

(١) المصدر السابق ، لوحة ٢٩ شمال .
(٢) المصدر السابق ، لوحة ٣٠ شمال .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق ، لوحة ٨١ يمين .

الباحث إذ أن القول بأن شيئاً ما وجد بعد عدمه ، إنما هو قول مجازى ولهذا فقد أخطأت المعتزلة فى استدلالهم على أن ذوات العالم قبل وجودها أشياء ثابتة فيما لم يزل بقول العرب : إن الشىء لا يخلو : إما أن يكون موجوداً أو معدوماً وذلك غلط بيّن لأن العرب تستعمل المجاز فى تسميتهم للشىء معدوماً إذا كان لا يوجد فى أكثر المواضع وإن كان موجوداً فى بعضها ، وكذلك فى تسميتهم للمعدوم شيئاً بمعنى أنه سيكون شيئاً وعلى ذلك حمل . . قول الله سبحانه : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة الحج : الآية رقم ١] .

وإلحاق المجاز فى القسم الحاصرة بالحقيقة مغلطة لأنها موضوعة للحقيقة دون المجاز بإجماع كل عاقل عالم[١] .

مما سبق يتضح الآتى :

١ - ان المطرفية يعرفون الشىء بأنه الموجود . والموجودات نوعان لا ثالث لهما : الأول «واجب الوجود بذاته» وهو الله : والثانى «جائز الوجود» أو المحدث وهو العالم ، ولا واسطة[٢] ، ولذلك يرفضون فكرة «شيئية المعدوم» المعتزلية وفكرة الممكن الفلسفية ولعل السبب فى رفض هاتين الفكرتين يرجع إلى أنهما ليس لهما مصدراً ، فهم يردون أصول العالم (الماء والتراب والنار والهواء) إلى الله ، ويردون كل شىء - كما رأينا - إلى هذه الأصول بما فى ذلك الأفكار والمشاعر والعلوم والأرواح ، وهذا حرص من المطرفية على أن يظل مذهبهم منسجماً ومترابطاً إلى أبعد الحدود مما يدنوا به إلى أن يكون مذهباً فلسفياً أكثر من أن يكون مدرسة من المدارس الكلامية .

٢ - إن الشىء عندهم لابد أن يكون ذاتاً والجسم - على المستوى الطبيعى - هو الوحيد الذى ينطبق عليه هذه الصفة ، أما الأعراض فليست ذواتاً لأنها إحالات مختلفة للجسم ولا يمكن تصورها مستقلة عن الجسم ، وهذا ينسجم تماماً مع تعريفهم للعالم بأنه الأجسام .

(٣) إنهم يجعلون من القول بأن الشىء هو الموجود مدخلاً أو مقدمة لإثبات حدوث العالم.

(١) الباحث : الإمام حميدان بن حميدان : رسالة دكتوراه مخطوطة . بكلية آداب بنها . إشراف المرحوم: أ.د/ علاء حمروش سنة ١٩٩٦ ، ص ١٧٠ .

(٢) البرهام الرايق ، لوحة ٢٠ يمين .

رابعاً: مفهوم الجسم:

يفرق المطرفية فى الاشياء بين ثلاثة أنواع : الله ، والجسم ، والعرض ، ويرون أن لكل موجود من هذه الموجودات صفته الذاتية التى يعرف ويدرك من خلالها وفى ذلك يأتى قولهم : «والذى يدل على أن الشىء مرئياً أو غير مرئى مما يتبع صفة ذاته لأن الشىء إنما يدرك على أخص أوصافه[1] وعلى ذلك يتضح أن الموجود لا يخلو : إما أن يكون مشاهداً فهى الأجسام ، أو مدلولاً عليه بالأثر فهو الصانع ، أو مدلولاً عليه بشبحه فهى الأعراض[2] .

وإذا كان لكل موجود صفته الذاتية فما هى إذن الصفة الذاتية للجسم ؟

هنا يرى المطرفية : أننا ندرك الجسم على صفته الخاصة الواجبة له من الطول والعرض والعمق[3] وهم بهذا التعريف يلتقون بفيلسوف المعتزلة الكبير معمر بن عباد السلمى الذى يعرف الجسم أيضاً بأنه الطويل العريض العميق[4] كما يلتقون بهشام بن الحكم (ت نحو ١٩٠ هـ) الذى يعرف الجسم بأنه الموجود ويزيدون على ذلك فيسمون الجسم . «محدثاً وموجوداً ومخرجاً من العدم إلى الوجود ، وموجب هذه التسامى شيئ واحد وهو ذات الجسم[5] .

وإذا كان لكل شىء صفته أو صفاته الذاتية ، فإن هذه الصفات الذاتية هى عُلة تميزه عن غيره من الأشياء ، وهذا أمر مهم جداً بالنسبة لبحثنا ، إذ أنه العنصر المهم الذى يميز المطرفية عن غيرهم من فرق الأمة وذلك أن المطرفية ينظرون إلى الجسم على أنه متميز بذاته عن غيره من الأشياء بما يتصف به من صفات أو صفة ذاتية داخلية وينكرون أن يتميز الجسم عن طريق صفات أو معانى واردة عليه من الخارج .

ولذا فإنهم لا يعترفون إلا بالصفات الذاتية وينكرون كل ما دون ذلك من صفات

---

(١) المصدر السابق ، لوحة ٥٢ يمين .

(٢) المصدر السابق ، لوحة ١٣ يمين .

(٣) المصدر السابق ، لوحة ٥٢ يمين .

(٤) الأشعرى : مقالات الإسلاميين ، جـ ٢ ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط ٢ مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٦٩ ، ص ٦ .

(٥) البرهان الرايق ، لوحة ٥٨ شمال .

مخالفين بذلك غالبية فرق الأمة كالأشاعرة الذين يميزون بين الصفات النفسية وهى التى تدل على الذات ككونها جوهراً ، أو موجوداً ، أو ذاتاً ، والصفات المعنوية : وهى التى تدل على معنى زائد على الذات كالتحيز والحدوث وقبول الأعراض[١] وكالمعتزلة الذين يميزون بين الصفات الجوهرية : وهى :

١ - الجوهرية ٢ - الوجود ٣ - التميز . . . والصفات العرضية وتتمثل فى قبول الذات للأعراض[٢] وكالزيدية وإمامهم الكبير الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين الذى يميز تميزاً واضحاً بين الأجسام والأفعال[٣] مما عرضهم لحملة شديدة من جانب أئمة الزيدية وعلمائهم ، وخاصة الإمام حميدان بن حميدان ، والذى ميز هو الآخر تميزاً قاطعاً بين الأجسام والأعراض[٤] .

وعلى ذلك فالمطرفية يرفضون كل هذه الأقوال من خلال رفضهم لقول المعتزلة : «من أن الإختلاف إنما وقع بين المعانى لا بين الأجرام لأنهم قالوا : متماثلة - أى الأجرام - من حيث أنها مستوية فى الحقيقة ومنهم من يقول : اختلفت لاختلاف المعانى : ولولا إختلاف المعانى ما كان بين الأجسام فرق ، قالوا لأنه يفرق بين الأبيض والأسود بالبياض والسواد[٥] ويدللون على بطلان ذلك بقولهم لمخالفهم : إذا اختلفت الأجسام لاختلاف الأعراض ، فلأى معنى اختلفت الأعراض فإن قالوا : لاختيار صانعها ، قلنا وكذلك الأجسام وإن قالوا : فرقنا بين الأجسام بالأعراض ، قيل لهم : فبأى شىء فرقتم بين الأعراض ؟ فإن قالوا : بأعراض أخر أبطلوا ، وإن قالوا بأنفسها قيل لهم : لم لم تفرقوا بين الأجسام فهى أجلا[٦] .

ومما سبق يتضح أن المطرفية ترفض القول بالصفات العرضة ولا تعترف إلا بالصفات الذاتية التى هى الجسم : فالجسم هو صفاته ، وصفاته هى الجسم وبعبارة أخرى ترى

(١) الايجى : المواقف ، ص ٩٦ .

(٢) القاضى عبد الجبار : المنية والأمل ، جمع أحمد بن يحيى المرتضى ، تقديم وتحقيق وتعليق ، د. عصام الدين محمد على ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة ١٩٨٥ م ، ص ١٣٦ .

(٣) الباحث : الإمام يحيى بن الحسين الرسى وآراؤه الكلامية والفلسفية ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب جامعة الزقازيق ، إشراف أ.د. محمد محمد أبو قحف سنة ١٩٩٣ ، ص ٩٥ .

(٤) الباحث : الإمام حميدان بن حميدان وآراؤه الكلامية والفلسفية ، ص ١٧٨ .

(٥) البرهان الرايق ، لوحة ١٠٥ شمال .

(٦) المصدر السابق ، لوحة ١٠٥-١٠٦ .

المطرفية أن الجسم مطبوع أو مفطور على صفاته ، وهذه مقولة غير واحد من المعتزلة ، كالنظام (ت ٢٣١ هـ) الذى يقول «بأن لكل شىء طبيعة خاصة لها مقتضياتها»[١] ومعمر الذى يقول : «إن الله تعالى لم يخلق شيئاً غير الأجسام فأما الأعراض فإنها من إختراعات الأجسام . . . كالنار التى تحدث الإحراق ، والشمس التى تحدث الحرارة»[٢] والجاحظ (ت ٧٨٠ هـ) الذى يقول : (ان المطبوع هى الأجسام المعتملة المحدثة ، والمطبوع لا يكون منه إلا جنس واحد من الأفعال كالنار لا يكون منها إلا التسخين والثلج لا يكون منه إلا التبريد»[٣] ولا شك أن هذه الأقوال المعتزلية هى الأصول التى استمد منها المطرفية مذهبهم فى الإحالة ولذلك فقد أصاب مؤرخ الزيدية يحيى بن الحسين عندما قال : «ومقالة المطرفية أيضاً مقالة النظام والجاحظ من المعتزلة»[٤] .

ولقد تعرض هذا الإتجاه لنقد عنيف من قبل أئمة الزيدية وعلمائهم فالإمام حميدان يذهب إلى أن قول المطرفية فى أن صفة الجسم هى الجسم مذهب فاسد ، ولو صح قولهم هذا للزم أن يكون الجسم الواحد موجوداً معدوماً فى حالة واحدة لأجل جواز وجود بعض صفاته وعدم بعضها فى حالة واحدة وذلك محال ، وكل قول يؤدى إلى المحال فهو محال فإن جوزوا أن يكون ما عدم لزمهم أعظم من ذلك وهو تجويز أن يكون الموصوف بوصفين اثنين أحدهما كامن فى الثانى ، والقول بالكمون من المحالات الخارجة عن حد العقل[٥] أما القاضى شمس الدين جعفر بن عبد السلام فيذهب إلى أن قول المطرفية هذا قد قادهم إلى المجاهل وأوصلهم ، إلى القول : «إن كل فعل للعبد فهو صفة له واسم ، فمن فعل الحركة فالحركة اسم له وصفة وكذلك من فعل السكون اسمه السكون وهو صفة له وكذلك إذا تكلم فكلامه اسم له وصفة فيذهبون فى ذلك إلى ما لا يظن العقلاء أن أحداً يبلغ به المجاهل إليه[٦] .

(١) د. محمد عبد الهادى أبو ريدة : إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية ، طبعة سنة ١٩٤٦ ، ص ١١٣ .

(٢) الشهرستانى : الملل والنحل ، تقديم وتحقيق محمد عبد اللطليف العبد ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، سن ١٩٧٧ ، ص ٦٨ .

(٣) د. البير نصر نادر : فلسفة المعتزلة فلاسفة الإسلام الأسبقين ، جـ ١ ، مطبعة دار نشر الثقافة ، سنة ١٩٥٠ ، ص ١٤٨ .

(٤) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، لوحة ٣٩ يمين .

(٥) الإمام حميدان : تنبيه الغافلين ، لوحة ١٧ .

(٦) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٧٠ يمين .

ولا ريب أن مفكروا الزيدية إنما ينطلقون فى نقدهم هذا من نظريتهم فى الصفات الإلهية ذلك أن جوهر المفارقة عندهم بين الذات الإلهية وذوات المخلوقين يكمن فى أن الصفات فى البارى سبحانه وتعالى هى عين الذات ، بمعنى أن صفة الله هى الله بينما الصفة غير الموصوفة فى المخلوق بحيث لا يصح أن يقال أن صفة الجسم هى الجسم لأن فى ذلك تشبيه للخالق بالمخلوق ، ولجاز أن يقال إن الله سبحانه جسم لا كالأجسام كما فعل الغلاة من أمثال هشام بن الحكم» .

وبصرف النظر عن صحة أو عدم صحة مذهب مفكرى الزيدية فى الصفات فنحن نوافقهم على أن صفة الجسم ليست هى الجسم لأنا نرى البشر فيما بينهم يتمايزون بالصفات كالطول واللون والقوة والضعف ، بل إن الإنسان الواحد قد يكون قوياً فى حين وضعيفاً فى حين آخر فعلمنا أن هذه كلها أعراض تحل فى الجسم بينما الجسم ثابت ولو كانت صفة الجسم هى الجسم لكان علمنا لذوات العالم وفروعه هو علم بالمتناقضات ولاستحال قيام معرفة حقيقية[1] .

وإذا كان لكل جسم صفته الذاتية التى يستحيل أن ترتفع عنه فإنه يترتب على ذلك نتيجة هامة وهى أن هذه الأجسام تكون نافعة ضارة ، ويبطلون قول من زعم أن الأشياء لا تنفع ولا تضر : لأنها - على حد زعمهم - لو نفعت لكانت فاعلة بقولهم : إنما يلزم ذلك لو كان ما يحدث منها على وجه الاختيار ونحن نقول : أنها نفعت مجبورة لا مختارة ألا ترى أن الله سبحانه أخبر أن ما ينفع الناس يمكث فى الأرض ، وأن الفلك جرت فى البحر بما ينفع الناس ، فإن كان باطن الخبر كظاهره فذلك دليل على صحة ما نذهب إليه وإن كان بخلاف ظاهره فليس هناك منفعة ولا نافع فهو كذب لأن حد الكذب موجود فيه وان كان لا نافع إلا الله والخبر صحيح فالفلك جرت به تعالى ومكث فى الأرض وهذا قول بعد الله عنه .

وإن قالوا : نفع الله بها ، قيل لهم : نفع الله بها فنفعت أم لا ؟

فإن قالوا : نفعت ، قلنا : هل نفعت حقيقة أم مجازاً .

فإن قالوا: نفعت مجازاً، فلم تنفع وكان خلقها لغير معنى، وإن كانت نافعة حقيقة.

قيل لهم : فاعلة أو غير فاعلة ؟

فإن قالوا : نفعت فاعلة ، فمحال لأن الفعل لا يصح إلا من حى قادر .

(١) الباحث : الامام حميدان بن حميدان . واراؤه الكلامية والفلسفية ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

وإن قالوا : نفعت حقيقة وهى غير فاعلة ، فذلك ما نذهب إليه من أنها نفعت حقيقة مجبورة .

وإن قالوا : أحدث فيها نفعاً وهو عرض ، قيل لهم : فنفع هذا العرض أم لا ؟

فإن قالوا : لم ينفع فلا معنى لوجوده وإن قالوا : نفع فقد جعلوه فاعلاً وإنما امتنعوا من أن يكون الجسم يحيل وينفع من حيث أنه لا يفعل ، فكيف يثبتون العرض نافعاً[1] .

من كل ما سبق يتضح أن المطرفية ترى أن الجسم يحيل ويستحيل وينفع ويضر وهذا الكلام ينقلنا إلى الحديث عن مشكلة السببية ، فالمطرفية تذهب - وإنطلاقاً من قولها بالخصائص الثابتة للأشياء - إلى القول بأن الأشياء تنفع وتضر ، وهذا يقودنا إلى القول بأنهم ينظرون إلى العلاقات العلية على أنها علاقات ضرورية ، فالشمس ضرورة تدفىء ، والنار ضرورة تحرق ، والماد ضرورة تروى الأرض . . . إلخ .

وهذه العلاقات السببية ليست علاقات زوجية ولكنها علاقات أعم وأشمل يبدو معها العالم وكأنه وحدة واحدة لا قوام لقليه إلا بكثيره ، ولا غنى لكثيره عن يسيره مستعيناً بعضه ببعض ، كامل المصلحة والاستصلاح[2] وهذا العالم على هذا النحو هو صنع الله فهو فاعله الذى سد فاقة بعضه ببعض وأقام بعضه ببعض ، وأكمل خلقه وصنعه وجميع ما يصلحه[3] .

وقول المطرفية السالف الذكر «فهو فاعله الذى سد فاقه بعضه ببعض وأقام بعضه ببعض» يفيد أن الله يفعل فى خلقه بالأسباب التى خلقها وجعلها مؤثرة «ولا يلزمنا إذ قلنا أنه تعالى يفعل بالأسباب أن نكون قد أثبتنا بينه وبين فعله واسطة لأنا إنما ننفى عنه ما يكون مشبهاً فيه للمخلوق كما يقول مخالفنا إن الخلق غير المخلوق وهو عرض والإرادة غير المراد ، والرفع غير المرفوع ونظائر لهذه كثيرة ، وهذه وما جانسها أعراض على قولهم فأما إذا أحيا الله سبحانه الأرض بالماء والأجسام بالمواد فليس ذلك بواسطة لأنها هى تلك الأجسام بأعيانها وإنما تنقلب هى فى أنفسها وتستحيل وتخرج من حال إلى حال باختيار صانعها»[4] .

(١) البرهان الرايق ، لوحة ٧١ .

(٢) المصدر السابق ، لوحة ٤٧ يمين .

(٣) المصدر السابق ، لوحة ٤٧ .

(٤) المصدر السابق ، لوحة ٨٥-٨٦ .

وهنا يلتقي المطرفية ببعض المعتزلة كمعمر الذى بالغ في توسيع فاعلية الأسباب بطريقة ضيق بها من فاعلية الله حتى إنه يقول : «بالتعجيز» وأنه لا يوصف القديم بأنه قادر إلا على الجواهر ، وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها وأنه ما خلق حياة ولا موتاً ولا صحة ولا سقماً ولا قوة ولا عجزاً ولا لوناً ولا طعماً ولا ريحاً ، وأن ذلك أجمع فعل الجواهر بطبائعها[١] وهذا بعينه هو ما ذهب إليه المطرفية حين «اقدروا الله على جميع أجناس المقدورات[٢] فقط وردوا كل شيء بعد ذلك إلى الأجسام بما فى ذلك الأرواح والعلوم والمشاعر على ما سبق ذكره .

وقد قال ابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) أيضاً - فيما بعد - بالخصائص الثابتة المعينة لكل شيء[٣] تلك الخصائص التى تتضح عنده بوضوح فى الأجسام المادية ، فالنار بطبيعتها تحرق إلا إذا كانت هناك مادة إذا قارنت الجسم القابل للإحتراق بطبعة منعت أن تؤثر النار فيه[٤] إلا أنه ثمة مفارقة بين ابن رشد والمطرفية وهى أن ابن رشد قد ربط العالم وما فيه من تغير مستمر بفعل الله الدائم الذى لا يتوقف ولن يتوقف أبداً ، حيث يقول : «فإن كان الفاعل الأول لا أول لوجوده ولا آخر كان هذا الفعل لا أول لوجوده ولا آخر»[٥] أما المطرفية فى قولهم بالإحالة يخالفون هذه النظرية حيث يتوقف فعل الله عندهم عند خلق أصول العالم فقط ، ثم أحال إيجاد فروعه إلى هذه الأصول .

وعليه كان من الطبيعى أن ترفض المطرفية فكرة الجائز بالمفهوم الأشعرى[٦] قالوا : إن الخلق لو كان جائزاً لجاز أن يخلقه على غير ما هو عليه ، لأن الجائز هو ما جاز فعله وجاز تركه وجاز خلافه ، ومعلوم أن الخلق فى غاية الإحكام وخلقه علي خلاف ما هو عليه من الحكمة لا يجوز[٧] وما رفضهم لفكرة الجائز هذه إلا لأنهم ينظرون إلى العلاقات العلية على أنها علاقات ضرورية حتمية ، ومن منطلق هذه النظرة قالوا : بفناء الروح مع فناء الجسد ، وأنكروا عذاب القبر على ما سبق وبينا .

(١) الأشعرى : مقالات الإسلاميين ، جـ ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٢) البرهان الرايق ، لوحة ٣٥ يمين .

(٣) د. عاطف العراقى : تجديد فى المذاهب الكلامية والفلسفية ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر، ص ١٣٧ .

(٤) ابن رشد : تهافت التهافت ، طبعة بيروت ، سنة ١٩٣٠ ، ص ٥٣٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(٦) الغريب أن المطرفية يقولون بهذه الفكرة فى مواضع أخرى .

(٧) البرهان الرايق ، لوحة ١٠٧ شمال .

خامساً: موقفهم من الجوهر الفرد:

إن زيدية اليمن يرفضون الجزهر الفرد ويقولـون بالجسم بدلاً منه ، والمطرفية يتخذون نفس الموقف غـير أن موقف المطرفية هذا لا ينـطلق من نفس منطلـق الزيدية ، وذلك أن الذى يحكم المطرفية هنا مذهبهم فى الإحالة والذى يقيم المطرفية عليه فلسفتهم الطبيعية بل ويمتد إلـى فلسفتهـم الإنسانية ، وذلك أن الإحـالة والإستحالة تـعتمد على الجـسم ذلك الوجود المفتوح أى القابل لـلتجزىء والإنقسام واللذين يسمحا للجـسم بالإنتقال من حالة إلى حالة سواء بفعل جسم آخر (الإحالة) أو بفعـل الجسم نفسه بنفسه ، (استحالة) ، أما الجوهر الفرد فهو وجود مغلق غير قابل للتجـزىء والإنقسام وبالتالى غير قابل للتحول من حالة إلى أخرى .

ولذلك فقد قصد المطرفية إلى هذا الجوهر الـفرد وأبطلوا وجوده بعدة أدلة نذكر منها الآتى :

الأول: إن مخالفنا يقول أصـغر الأجسام من ثمانية وما دونها ليس بـجسم ، فنقول له إذا جمع الله تعالى ما ليـس بجسم وهو أربعة جواهر إلى مثلها ما الذى صـيرهما جسماً فإن قالوا التأليف الحاصل فيها ، قيل لهم : فمـا نجد الله تعالى أوجد على التحقيق جسماً من العدم إلى الوجـود إذ كان إنما أوجد الجواهر والتأليفات وهذا خلاف لما قضت بـه العقول وجانب الكتاب .

الثاني: أن يقال لهم إذا كان أصغر الأجسام من ثمانية فهل له ثلث وخمس وسدس وسبع ونصف ثمن ومـا شاكل ذلك من الأجزاء المفتوحة ؟ فـإن قالوا بذلك فثلثه يقـضى بتجزء الجزء وذلك خـلاف مذهبهم ، وإن قـالوا : لا ثلث له ولا خمـس فقد أبطلـوا أن يكون جسماً لأن من حقائق الأجسام التجزىء والإنقسام .

وإن قالوا : قد نجده ينقـسم أنصافاً وأرباعاً وأثماناً ، قلنا : نـحن نفرض الكلام فى جسم من أحد عشراً ، أو مما جزؤه لهم ولا يوجد لـه جزء مفتوح أبداً ، فهل تقولون إنه جسم ؟ فكيف وهو لا ينقسم ؟

وإن قالوا أنه ينقسم لأن له جزء من أحد عشـر ، قلنا : ليس ذلك بخاص للأجسام على هذا الحد لأن احدى عشرة حركة جزؤها حركة من إحدى عشرة .

وإن قالوا : هو جسم وإن لم ينقسم بطل ما حققوا به الجسم من الطول والعرض والعمق ومعنى ذلك عندهم هو المؤتلف طولاً وعرضاً وعمقاً وذلك يوجب إنقسامه لا محالة على أنا نقول لهم : إذا كان أصغر الأجسام من ثمانية لا ثلث له ، فما تقولون فى جسم عظيم من مائة ألف ألف وأكثر من ذلك هل له ثلث أم لا ؟ فإن قالوا له ثلث فثلثه يقضى بتجزىء الجزء . وإن قالوا : لا ثلث له استوى صغير الأجسام وكبيرها وكان لا فرق بين حبة الخردل والجبل فى هذا المعنى ، وهذا من شنيع المقالات[1] .

الدليل الثالث : وهو أن يقال لهم إن فرضنا الكلام فى ثلاثة أجزاء متلاصقة ما تقولون : هل ما باشر الجزء الأيمن هو الذى باشر الجزء الأيسر ؟ فإن قالوا : نعم قيل لهم : إن هذا يؤدى إلى استواء حجم جزء وحجم ألفا جزء لأن الجزء الرابع والخامس سبيلهما سبيل الأوسط من الثلاثة ، وإن قالوا : يمينه غير يساره فقد أوجبوا له التجزىء ، وذلك خلاف ما إليه يذهبون[2] .

بهذا يرفض المطرفية فكرة الجزء الذى لا يتجزأ ومن منطلق - كما أسلفنا - مذهبهم فى الإحالة .

سادساً : مفهوم العرض :

يذهب المطرفية إلى أن العرض إنما سمى عرضاً لإعتراضه فى الأوهام ، وخروجه عن حدود الجواهر والأجسام[3] وإلى أن العرض كما يسمى عرضاً يسمى أيضاً حالاً وصفة[4] .

وقد سبق القول بأن المطرفية ينظرون إلى الأعراض باعتبارها استحالات للجسم وتغيره ، وهذا يعنى أنهم ينكرون القول بإختراع الأعراض ويزعمون أن من قال : «يخترع الله العرض فى الجسم» يلزمه أن يجوز تعرى الجسم منه لا سيما إن أنكر أن يكون له علة ، ويدللون على بطلان الإختراع بدليل العقل .

(١) المصدر السابق ، لوحة ٦٥ .
(٢) المصدر السابق ، لوحة ٦٥ شمال .
(٣) المصدر السابق ، لوحة ٧٦ يمين .
(٤) المصدر السابق ، لوحة ٧٩ يمين .

قالوا : إن الله تعالى إذا اختـرع الأعراض فى الجسم لم يخل مـن أحد وجهين : إما أن يختـرعها والسكـون باق أو غير باق . فـإن اخترعها والـسكون باق فمـحال لأن ذلك يوجب اجتماع الضـدين «الحركة والسكون والموت والحياة والسواد والـبياض» وذلك محال وان أوجدهـا والسكون مـعدوم فمحـال أيضاً لأنـه يؤدى إلى تعـرى الجسم عن الحـركة والسكون جميعاً[1] .

والحقيقـة أن هذا إلزام يلزم المطرفـية قبل غيرهـم لأنهم يقولون - كمـا سلف - بأن الجسم علة أعـراضه وينظرون إلى الأعراض باعتبـارها صفات ذاتية للجسـم ، وهذا يعنى أنهم يقولون بكمون الصفات فى الجسم ، والكمون يعنى اجتماع الأضداد وقد ألزموا هذا فعلاً فلما سئلوا عـن قولهم بإجتماع الحركة والسكون وهما ضدان واجتمـاعهما مستحيل أجابوا بقولهم : «قلنا : وهل استحال فى القدرة أو فى الحكمة» ؟

فإن استحال فـى القدرة دخل على القديم العجـز لأنه ليس فى جمعهمـا معنى زائد على خلقهما وذلك يوجب أن يكون بعض الأفـعال مانعاً للقديم من بعض ، وذلك محال لأنه سبحـانه قادر لذاته ومن حـق القادر للذات أن يكـون فى جميع الأوقات قـادر على جميع أجناس المقدروات والحـركة والسكون مقدوران[2] وإجابتهم هذه تعنـى أنهم يعترفون بإجتماع الحركة والسكون فى محل واحد ، مـع أنهم بردهم اجتماع الحركة والسكون إلى مقدورات الله يكونوا قد كذبوا على أنفسهم قبل غيرهم لأن من أصولهم أن الله قادر على أجناس المقدورات فقط دون فروعها والحركة والسكون فروع وإحالات للأجسام .

وإذا سألنا المطرفيـة : إذا كان الغرض هو خلق الجسم فلم لم تـوجد الأعراض جملة واحدة لوجوب خلقها ؟ أجابوا بقولهم : قلنا عن هذا جوابان .

أحدهما : أن ذلك لا يصح لأنا نعلم أن الإنسان يجرى سهمه على حركة بعد حركة وفى مـكان بعد مـكان ، واجتمـاع الحركات وكـون السهم فـى الأماكن فى وقـت واحد محال. وسؤال الإيجـاد يحق له جواب لخروجه عن المقدور ، ولا فـرق بين أن يخلق الله الشمس محركة مـجبورة على جميع صفاتها ، وبين أن يجـرى الإنسان سهمه فى أن الله تعالى محرك للشمس والعبد محرك لفعوله وإنما يختلفان فى وجه وهو أن الأجراء من الله

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ، لوحة ٧٩ شمال .

للشيء ذات الجسم وإجراء العبد متوسط بينه وبين مفعوله[1] وهذا الجواب من المطرفية يجعلنا نؤكد إتهامنا لهم بالقول بالكمون ، ولا يعفيهم نقضهم للكمون[2] من هذه التهمة ، يؤكد ذلك قولهم بأن الشمس مجبورة على جميع صفاتها لأن الجبر كالكمون كلاهما يرفض ورود الأعراض على الجسم من خارجه ، كما لا يعفيهم منها أيضاً قولهم بترتيب الأعراض بعد بعضها البعض لأن القول بالترتيب يدفعنا إلى سؤالهم عن مكان الأعراض المتضادة «كالحركة والسكون» مثلاً هل يوجدا فى كل الجسم أم فى بعضه ؟ فإن قالوا فى كله قلنا محال إجتماع الضدين فى محل واحد . وإن قالوا : جبر بعضه على الحركة وجبر بعضه على السكون . قلنا : يترتب على ذلك أحد أمرين **الأول** : أن يكون الجسم محتركاً ساكناً وهو محال ، **والثانى** : أن يكون بعض الجسم محترك والبعض الآخر ساكناً، فنحن إذن بإزاء جسمين لا جسم واحد .

الجواب الثانى : أنه يلزم مخالفنا مثله لأنه يقول إن العبد فاعل للمتولدات بفعله للجبذ[3] والإرسال . . . فهو فى الجسم أولى لوجوه منها : أنه علة لا حواله وموجب لحصولها والعلة لا تتأخر عن معلولها ومنها : أن الله تعالى قادر لذاته يفعل ما يشاء ويرتب خلقه كما يريد . ومنها أنه يقول إن الاعتماد السفلى فى الجسم الثقيل سبب موجب لهويه ونحن نقول إن الجسم مع كونه علة لا حواله سبباً لحصولها فمهما جاز فى السبب جاز لمخالفه[4] .

والباحث لا يوافق المطرفية على هذا الجواب لاعتبارهم الجسم علة لا حواله إذ الجسم هو الآخر فى حاجة إلى الأعراض ، وبالتالى فليس هناك ما يمنع أن يكون كل من الجسم والعرض شرطاً فى وجود الآخر ، والعقل يؤكد ذلك لأنه يستحيل فى العقل تصور جسم بلا أعراض ، كما يستحيل تصور أعراض قائمة بدون جسم ، والواقع أيضاً يؤكد ذلك فالإنسان فيه الروح شرط للجسد والجسد شرط للروح فلا استنكار فى ثبوت شيئين مقترنين كل واحد منهما شرط فى الثانى على معنى أن يفتقر وجود كل واحد منهما إلى الثانى . وإنما الذى أنكره المحققون تقدير شيئين مترادفين متعاقبين كل واحد مشروط بتقدم

(١) المصدر السابق ، لوحة ٨٠ شمال .

(٢) ينظر فى نقضهم للكمون ، لوحة ١٨ شمال وما بعدها .

(٣) الجبذ : جبذ الشيء مثل جذبه مقلوب وبابه ضرب (الرازى : مختار الصحاح ، دار بن كثير - دمشق - بيروت - د.ت. ، ص ٩١) .

(٤) البرهان الرايق ، لوحة ٨٠ شمال .

صاحبه ، فهذا هو المستحيل المدرك بطلانه ضرورة ، وقد مثل الأئمة ذلك بمثال قالوا : لو قال القائل لمن يخاطبه لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله ديناراً ولا أعطيك ديناراً حتى أعطيك قبله درهماً فلا يصح على قضية الشرط واحد منهما ، وبمثله لو قال لمن يخاطبه : لا أعطيك درهما إلا مع ديناراً ولا أعطيك ديناراً إلا مع درهم فلا امتناع فى ذلك ويصح أن يعطيهما إياه معاً على حسب الشرط[1] .

والقول بإنكار إختراع الأعراض والنظر إليها على أنها إحالات الأجسام يترتب عليه نتيجة هامة جداً وهى أن الأعراض لا توجد مستقلة على الأجسام حتى إنهم أنكروا انتقال الأعراض وقالوا : إن فعل العبد لا يعدوه[2] ، وردوا أفعال البهائم إلى الله تعالى[3] .

فإذا سألنا المطرفية عن سماع الأعراض - فى ظل إنكارهم لإنتقال الأعراض - كيف تسمع ؟ أجابوا بقولهم إن الأعراض تسمع سماع العلم ولا تسمع سماع الحس لأن الحواس لا تقع إلا على الأجسام سواء كان الشىء مسموعاً أو ملموساً أو مشموماً أو مطعوماً أو مرئياً خلافاً لما ذهب إليه بعض المعتزلة من أن الحواس تقع على الأجسام وبعض الأعراض من لون وريح وطعم وخشونة ولين[4] وهم بردهم معارف الحواس الخمس هذه إلى العلم إنما يثيرون إشكالاً كبيراً لم يستطيعوا أن يقدموا له حلاً يذكر ، وهذا الأشكال يتمثل فى أنهم لم يعرفونا كيف نميز فى العلم بين مدركات السمع ومدركات البصر ومدركات غيرهما من الحواس ، بل لم يعرفونا كيف نميز بين مدركات الحواس ومدركات العقل .

ويدلل المطرفية على أن الحواس إنما تدرك درك علم لا درك حس بقولهم : إن الحواس لا تقع إلا على أشكالها أو أمثالها للمشاكلة التى بينها ، ولو جاز وقوعها على ماليس بينها وبينه وجه من المشاكلة والمماثلة لجاز وقوعها على كل ما كان بهذه الصفة وذلك باطل وتحقيق ذلك أن هذه الخمسة أنواع من الأعراض لا تخلوا : إما أن تكون بينها وبين الجسم مماثلة أم لا .

---

(١) الجوينى : الشامل فى أصول الدين ، تحقيق د. على سامى النشار ، د. فيصل بدير عون ، د. سهير محمد مختار ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، سنة ١٩٦٩ ، ص ٧١٢-٧١٣ .

(٢) القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، لوحة ٦٥ شمال .

(٣) المرجع السابق ، لوحة ٦٧ يمين .

(٤) البرهان الرايق ، لوحة ١٠٢ شمال .

فإن قالوا : لا مماثلة بينها وبين الجسم ، قلنا لهم : وكذلك الحركة وغيرهما ، لا مماثلة بينه وبين شيء من ذلك ، فلو جاز وقوع هذه الحواس على شيء من الخمسة المقدم ذكرها لجاز وقوعها على الحركة والسكون وهم لا يقولون ذلك ولا يجيزونه ولجاز وقوعها على القديم سبحانه .

وإن قالوا : إن بين هذه الخمسة وبين الجسم مماثلة : قلنا : المماثلة لا تخلوا : إما أن تكون فى الذات أو فى معنى سوى الذات ، فإن وقعت المماثلة فى الذات فمحال لأن الجسم هو الطويل العريض العميق والعرض بخلافه .

وإن قالوا : وقعت فيما سوى الذات فمحال أيضاً لأن المخالف إن قال ذلك فإنما يذهب إلى إثبات التفرقة وتلك قاعدة غير مسلمة ، وكذلك إن قال إن الرائحة تشم لم يخل من أحد وجهين : إما أن تنتقل فمحال وغير جائز على العرض الإنتقال وإن قال لا تنتقل وإنما ينتقل شبحها فهو المشموم المدرك ولم يبق التصور فى وصولها إلى أفق الشام الأعلى معنى التولد وهو ما ينكره المطرفية .

وهذا الدليل فى غاية الضعف لأن القول بنفى المشاكلة والمماثلة بين الحواس والأعراض باطل سواء على مذهب المطرفية أو على مذهب غيرهم .

فأما على مذهب المطرفية والذى يرى أن صفة الجسم هى الجسم ، تلك الرؤية التى يترتب عليها ضرورة أن الحواس وأعضاءها هى هى بمعنى أن البصر هو العين ، واللمس هو الجلد والشم هو الأنف والذوق هو اللسان والسمع هو الأذن . على هذا المذهب تصبح الصفات هى الجسم والجسم هو الصفات وهذا يقتضى بالضرورة المشاكلة والمماثلة بين الجسم وصفاته المركبة فيه وإلا كيف يتم التركيب بين شيئين كلاهما ينفر من الآخر فالمشاكلة والمماثلة هنا يعدا من أخص صفات الذات بالنسبة لكل من الجسم والعرض معاً وإلا كيف تم التركيب ؟ وعلى هذا فوقوع الحواس على الأعراض أمر ضرورى على مذهب المطرفية أنفسهم .

وأما علي مذهب خصومهم والقائل بأن صفة الجسم غير الجسم على هذا المذهب تصبح الحواس الخمس آلات للإدراك بمعنى أن الإدراك يكون عرض حال فى هذه الآلات، فالشم عرض حال فى الأنف ، واللمس عرض حال فى الجلد . . . وكذلك البصر فى

(١) المصدر السابق ، لوحة ١٠٢-١٠٣ .

العين[١] وعليه فالذى يدرك الصفات هى الصفات وهو الصحيح عند الباحث لأن مذهب المطرفية يقتضى أن تكون العين - مثلاً - رائية بذاتها ولكنا نرى أعينا سليمة ظاهراً ولكنها لا تبصر فعلمنا صحة مذهب القائلين بأن صفة الجسم غير الجسم .

فإذا سألنا المطرفية ثانية ، إذا كنتم تنكرون انتقال الأعراض فبماذا تفسرون رجع الصدى ؟ أى تلك الأصواح من الكلام والأصوات التى تحدث من الجبال والكهوف. أجابوا بقولهم : إن ذلك فعل الله ، ودللوا على ذلك بقولهم : إن الإنسان لا يقدر على نطق بغير . . . لسان ، ألا ترى أننا نعجز أن ننطق حرف بآلة حرف آخر كالحروف الشفوية والثنوية لا نقدر على إخراجها من الحلق ، وكذلك الحلقية لا نخرجها من الثنايا والشفة ، وإذا كان عاجزاً عن ذلك فهو عن إيجاد الحروف بغير آلة أعجز[٢] .

وهكذا يقود مذهب الإحالة المطرفية إلى مثل هذا الخطأ العلمى لا عن جهل بتفسيره العلمى بل نتيجة إلتزامهم العقلى المحض بهذا المذهب وإلا فها هو ابن متويه (ت ٤٦٩ هـ) والذى عاصر المطرفية قد بين بطريقة علمية أن إنعكاس الصوت يكون عندما يصادف فى طريقه سطحاً عاكساً فيرتد الصوت ويقال إنه انعكس ، والصوت المسموع نتيجة الإنعكاس يسمى الصدى[٣] .

وقد تعرضت المطرفية بسبب إنكارهم لسماع الأعراض إلى إتهامات كثيرة وصائبة أهمها : «إتهامهم بأنهم ينكرون المحسوسات » ، وبالتالى وضعهم فى زمرة السوفسطائيين[٤].

فإذا انتقلنا إلى نقطة أخيرة تتعلق ببقاء الأعراض ، وسألنا المطرفية هل الأعراض باقية أم فانية ؟ أجابوا بقولهم : «إن الأعراض لا يجوز على شىء منها البقاء وقتين فما فوقهما، وإنما يوجد فى وقت ويعدم فى الثانى من وجودها سواء كان العرض من فعل الله أو من فعل العبد وإليه ذهب البغداديون كأبى القاسم البلخى وغيره وهو أيضاً مذهب

(١) الإمام حميدان : تنبيه الغافلين ، لوحة ١٦ يمين .

(٢) البرهان الرايق ، لوحة ٩٦ شمال .

(٣) د. سعيد مراد : ابن متوية وآراؤه الكلامية والفلسفية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، سنة ١٩٩١ ، ص ٣٩١ .

(٤) - القاضى جعفر بن عبد السلام : رسالة فى الرد على المطرفية ، ص ٦٩ شمال .
- الباحث : الإمام حميدان وآراؤه الكلامية والفلاسفية ، ص ٧١ .

الأشعرية وإنما الخلاف فى ذلك مع المعتزلة[1] وهذا النص يشير إلى تناقض عجيب فى فكر المطرفية لأنهم أكدوا فيما سبق القول بأن الجسم مجبور على صفاته ، ثم جاءوا هنا ليؤكدوا أن العرض يوجد فى وقت ويعدم فى الآخر ، فالقولان كما هو واضح متناقضان غاية التناقض ، يوضح هذا أن نسأل المطرفية من أين جاء العرض عند إحالة الجسم على حالة من أحواله ؟

فإن قالوا : من داخل الجسم ، بطل قولهم بأن العرض يوجد فى وقت ويعدم فى الآخر وألزموا أنفسهم القول ببقاء الأعراض أكثر من وقت .

وإن قالوا : من خارجة ألزموا أنفسهم القول بإختراع الأعراض .

وإن قالوا : يظهر العرض المجبور عليه الجسم بأثر جسم آخر فيه ، قلنا هذا الأثر إما أن يكون هو الجسم وهو محال لأن الجسم لا يحل فى الجسم ، فلا يبقى إلا أن يكون عرضاً وهو ما يتوافق تماماً مع القول بإختراع الأعراض الذى يقوم مذهب الإحالة على بطلانه .

بهذا نكون قد انتهينا - وعلى قدر الاستطاعة - من عرض مذهب الشيعة المطرفية فى الإحالة ، وأثره على فلسفتهم الطبيعية .

نتائج البحث

لقد توصل الباحث من خلال عرضه لمذهب الإحالة عند الشيعة المطرفية إلى مجموعة من النتائج نعرضها على النحو التالى :

١ - إن المطرفية بمذهبها فى الإحالة تشبه أن تكون نزعة فلسفية أكثر منها مدرسة كلامية تدافع عن الدين ، وذلك أن إلتزامها العقلى بمذهب الاحالة جعلها تخالف بعض العقائد الدينية الراسخة وذلك حين قالوا : بفناء الروح مع فناء الجسد ، وحين أنكروا عذاب القبر .

٢ - إن فلسفة المطرفية الطبيعية فلسفة مادية بحتة ترد كل شىء إلى المادة أو الجسم بما فى ذلك الروح والعقل والعلم وحتى المشاعر الإنسانية .

(١) البرهان الرايق ، ٩٨ شمال .

٣ - إن مذهب الإحالة له جذوره عند بعض مفكرى المعتزلة كأبى القاسم البلخى ومعمر والنظام والجاحظ ، غير أن المطرفية - وببراعة - استطاعوا أن يؤسسوا عليه فلسفتهم التى امتدت إلى مجال الطبيعة والإنسان ، بل وامتدت إلى مجال الصفات الإلهية حين أقدروا الله على أجناس المقدورات فقط دون الفروع فجاءت فلسفتهم الإلهية - فى الكثير منها - امتداداً لفلسفتهم الطبيعية على غير عادة المتكلمين .

٤ - لقد وقعت المطرفية - بسبب إلتزامها الذهنى بمذهب الإحالة - فى بعض الأخطاء العلمية كما رأينا فى تفسيرهم لرجع الصدى على أنه فعل الله .

٥ - إن زعم المطرفية بأن الأعراض إحالات الأجسام يقودهم إلى القول - حتماً - «بالجسم الخلاق» وذلك أنهم يرفضون القول بأن الله هو خالق هذه الأعراض كما يرفضون القول بكمونها فى الجسم ، فلا يبقى إلا قولهم بأن الجسم هو الذى يخلقها عند إحالته أو إستحالته .

٦ - قولهم أن صفة الجسم هى الجسم يترتب عليها نتائج خطيرة نذكر منها الآتى :

أ - سيادة النزعة السوفسطائية وضياع حقائق الأشياء لأن الجسم الواحد فى هذه الحالة يكون موجوداً معدوماً فى حالة واحدة لأجل جواز وجود بعض صفاته وعدم بعضها .

ب - إن الميكروبات والفيروسات على هذا الأصل تكون ممرضة بذاتها ولكن علم الطب أثبت أن بعض الناس يحملون فيروسات لأمراض معينة دون أن يظهر عليهم أعراض هذه الأمراض ، مما يؤكد أن الأعراض ليست فعل الفيروسات والميكروبات بذاتها .

جـ - لو كانت صفة الجسم هى الجسم لأدى ذلك إلى أن تكون صفة القلب هى القلب ولأدى ذلك إلى تغيير هوية الإنسان الفكرية - خاصة وإنهم يقولون بأن العقل هو القلب - والنفسية عند استبدال قلب إنسان بقلب آخر ، ولكن علماء الطب اضطروا إلى القول بوجود ملكة لا ترتبط إرتباطاً عضوياً بالقلب ألا وهى ملكة «الفؤاد» وهى التى تحافظ على هوية الإنسان العقلية والنفسية .

د - قولهم إن الجسم هو الروح ترتب عليه القول بفناء الروح بفناء الجسد ، وإنكار عذاب القبر مخالفين بذلك نصوص قرآنية وأحاديث نبوية توضحان بقاء الروح وخلودها وعذاب القبر .

٧ - قولهم بأن درك الحواس إنما هو درك علم لا درك حس ترتب عليه خطئين :

أحدهما معرفى : وهو الخلط بين معارف الحواس ، ومعارف العقل .

والثانى عقائدى : وهو القول بأن عذاب النار لا يعدو أن يكون علماً بالعذاب وكذلك نعيم الجنة لا يعدوا أن يكون علماً بالنعيم .

٨ - قولهم «بأن الأعراض لا تنتقل» قادهم إلى الآتى :

أ - تقريبهم من مصاف الجبرية ، لأنه إذا كان فعل العبد لا يتعداه فمن الفاعل إذن لأفعاله ؟

ب - نسبة أفعال الحيوانات إلى الله ونسبة كل نقص إليه سبحانه وهو ما قام مذهبهم فى الإحالة على إبطاله حين نسبوا هذه الأفعال إلى الأجسام ثم عادوا ونقضوا كلامهم هذا حين أبطلوا القول بانتقال الأعراض .

مصادر ومراجع البحث

أولاً : المصادر والمراجع العربية :

* ابن أبى الرجال (صفى الدين أحمد بن صالح بن محمد ت ١٠٩٢ هـ) .

١ - مطلع البدور ومجمع البحور ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية رقم ٤٣٢٢ تاريخ .

* ابن الوزير (أحمد بن عبد الله بن أحمد بن يعقوب . ت ١١٠٠هـ) .

٢ - تاريخ بنى الوزير ، مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات العربية برقم ٩٥٦ .

* ابن رشد (أبو الوليد محمد ت ٥٩٥ هـ) .

٣ - تهافت التهافت ، طبعة بيروت ١٩٣٠ م .

* ابن عبد السلام (القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن محمد ، ت ٧٠٠ هـ) .

٤ - رسالة فى الرد على المطرفية ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ٢١٥٣ .

* أبو ريدة (دكتور محمد عبد الهادى) .

٥ - إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية ، طبعة ١٩٤٦ م .

* الأشعرى (أبو الحسن على بن إسماعيل ت ٣٣٠ هـ) .

٦ - مقالات الإسلاميين وإختلاف المصلين ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٦٩ م .

* الأيجى (عبد الرحمن بن أحمد ت ٦٥٦ هـ) .

٧ - المواقف فى علم الكلام ، مكتبة المتنبى القاهرة ، د. ت.

* الجوينى (أبو المعالى إمام الحرمين ت ٤٧٨ هـ) .

٨ - لمع الأدلة فى قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ، تقديم وتحقيق د. فوقية حسين محمود ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

٩ - الشامل فى أصول الدين ، تحقيق د. على سامى النشار ، د. فيصل بدير عون ، د. سهير محمد مختار ، منشأة المعارف ، الاسكندرية سنة ١٩٦٩ م .

* الرازى (محمد بن أبى بكر عبد القادر) .

١٠- مختار الصحاح ، دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، د. ت. .

* الشهرستانى (عبد الكريم ت ٥٤٨ هـ) .

١١- الملل والنحل ، تقديم وتحقيق محمد عبد اللطيف العبد ، ط ١ ، مكتبة الأنجلوا المصرية سنة ١٩٧٧ .

* العراقى (دكتور محمد عاطف) .

١٢- تجديد فى المذاهب الكلامية والفلسفية : ط٤ ، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٩ م .

* العلوى (جمال الدين على بن محمد بن عبيد الله ، كان حياً فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى) .

١٣ - سيرة الهادى : مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية ، على ميكروفيلم رقم ١٢٤ .

* القاضى عبد الجبار (عبد الجبار بن أحمد ت ٤١٥ هـ) .

١٤- المنية والأمل ، جمع أحمد بن يحيى المرتضى ، تقديم وتحقيق وتعليق د. عصام الدين محمد على ، دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٤٦ م .

* المحلى (سليمان بن محمد بن أحمد) .

١٥- البرهان الرايق المخلص من ورط المضايق ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ١٤٦ .

* حميدان (الإمام حميدان بن حميدان ت ٦٥٦ هـ) .

١٦- تنبيه الغافلين إلى مغالط المتوهمين .

١٧- التصريح بالمذهب الصحيح .

١٨- تعريف التطريف

ضمن مجموعه المصور بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ٢٢١٩) .

١٩- رسائل العدل والتوحيد ، مجلد فى جزأين ، ط٢ ، تحقيق د. محمد عمارة ، دار الشروق ، القاهرة سنة ١٩٨٨م .

* سيد (دكتور أيمن فؤاد) .

٢٠- تاريخ المذاهب الإسلامية فى بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجرى ط١ ، الدار المصرية اللبنانية سنة ١٩٨٨ م .

* عبد الرحمن (دكتور - السيد محمد) .

٢١- الإمام يحيى بن الحسين الرسى وآراؤه الكلامية والفلسفية ، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية آداب الزقازيق ، إشراف أ.د/ محمد محمود أبو قحف سنة ١٩٩٣م .

٢٢- الإمام حميدان بن حميدان وآراؤه الكلامية والفلسفية ، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية آداب بنها ، جامعة الزقازيق ، إشراف المرحوم أ.د/ علاء حمروش سنة ١٩٩٦م .

* مراد (دكتور سعيد جمعة) .

٢٣- ابن متويه وآراؤه الكلامية والفلسفية ، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٩٦ م .

* نادر (دكتور البير نصر) .

٢٤- فلسفة المعتزلة ، فلاسفة الإسلام الأسبقين ، مطبعة دار نشر الثقافة سنة ١٩٥٠م .

* يحيى بن الحسين بن القاسم (ت ١١٠٠ هـ) .

٢٥- طبقات الزيدية المعروف بالمستطاب بتراجم رجال الزيدية الأطياب ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ٥٣٣٦٨ .

* يحى بن الحسين (الإمام الهادى إلى الحق ت ٢٩٨ هـ).

٢٦- المسترشد ، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية على ميكروفيلم رقم ١١٣ .

* يوسف كرم .

٢٧- تاريخ الفلسفة اليونانية ، دار القلم بيروت ، لبنان ، د.ت. .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1 - Freman. Companion : to the pre socratic philosophers, oxford 1966.

2 - Guthrie (w.K.C.) : The Greek Philosophers - Form the oles to Aristotle. London 1972.